Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 375-392
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.20

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)
E-ISSN: 3006-9149

The Influence of Public Expenditure on Economic Growth in Iraq during the Period (2004-2021)

Huda Muhammad Abdel Karim*, Khalaf Mohammed Hamad
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Keywords:
Influence, Productivity, Expenditure, Economic growth.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 29 Oct. 2023
Accepted 23 Nov. 2023
Available online 31 Mar. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Huda Muhammad Abdel Karim
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Abstract: The study aims to analyze and measure the impact of public expenditure productivity on economic growth during the period 2004-2021 in Iraq. Based on the standard analysis approach (ARDL). By building a standard model to know and estimate the impact of public expenditure productivity on the volume of economic activity in the selected countries, assuming that there is a positive impact of public expenditure productivity on Economic activity in selected countries.

The study reached many conclusions, including that Iraqis depend on oil at a very large rate for their revenues, and that the productivity of public expenditures was volatile, and was not at a high level in all of Iraq. The study also concluded that the increase in the productivity of public expenditures (X3) in Iraq by an amount One unit leads to a higher economic growth rate (0.096**%).**

While the study recommended that public expenditures be characterized by efficiency and effectiveness on the one hand, and the sufficiency necessary to expand economic activity on the other hand, and the necessity of following a policy of rationalizing public expenditures. As well as a policy of controlling public expenditures in order to make the ratio of public expenditures to gross domestic product not exceed the barrier (25%-35%).) In order to raise the level of financial control, while activating the role of fiscal policy in moving economic activity as required by eliminating structural imbalances, diversifying sources of income, and emphasizing new sources of income by heading to key sectors such as the agricultural and industrial sectors.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 375-392
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.20

أثر إنتاجية النفقات العامة في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)

هدى محمد عبدالكريم **خلف محمد حمد**
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة تكريت

المستخلص

تهدف الدراسة تحليل وقياس أثر إنتاجية النفقات العامة في النمو الاقتصادي خلال المدة 2004-2021 في العراق بالاعتماد على منهج التحليل القياسي (ARDL) من خلال بناء نموذج قياسي لمعرفة وتقدير أثر إنتاجية النفقات العامة في النمو الاقتصادي، مفترضة وجود أثر ايجابي لإنتاجية النفقات العامة على النمو الاقتصادي في العراق.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات منها، أن العراقي يعتمد في ايراداته على النفط بمعدل كبيرة جداً، وإن انتاجية النفقات العامة كانت متقلبة، ولم تكن بمستوى عالٍ في كل العراق، كما وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع انتاجية النفقات العامة (X3) في العراق بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمعدل (0.096%).

فيما أوصت الدراسة بأن تكون النفقات العامة متصفة بالكفاءة والفاعلية من جهة والكفاية اللازمة لتوسيع النمو الاقتصادي من جهة أخرى وضرورة اتباع سياسة ترشيد النفقات العامة فضلاً عن سياسة ضبط النفقات العامة بغية جعل معدل النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي لا تتجاوز حاجز (25%-35%) من أجل رفع مستوى الضبط المالي.

الكلمات المفتاحية: أثر، إنتاجية، النفقات العامة، النمو الاقتصادي.

المقدمة

يعد العراق من البلدان الريعية المرتفعة الانفاق، ذات الاقتصاد أحادي الجانب، والذي يعتمد على القطاع النفطي في تمويل نفقاته، والذي يتسم بتذبذب كبير في أسعار منتجاته بسبب ارتباطه بأسعار الأسواق العالمية، ويقابل هذا التذبذب اهمال كبير لباقي الانشطة الاقتصادية وعدم تنظيم الايرادات التي يحصل عليها من هذا القطاع.

حيث يعتمد العراق على موازنة البنود في تنظيم نفقاته والتي تعد من أقدم الموازنات التي تستخدمها الحكومات، ويعود تاريخ هذه الموازنة إلى حسابات الدولة العثمانية والمتمثلة باليسر والبساطة في إعدادها وعرضها وتنفيذها والرقابة عليها، إذ تقوم هذه الموازنة بتخصيص النفقات العامة للمؤسسات الحكومية المختلفة على أساس المبالغ التي أنفقتها هذه المؤسسات في السنة أو السنوات السابقة، مما يدفع بهذه الوحدات إلى التخلص من جميع الأموال التي بذمتها قبل نهاية السنة المالية وبأي طريقة كانت خوفاً من انخفاض موازنتها للسنة القادمة دون الأخذ بنظر الاعتبار إنتاجية هذه النفقات مع عدم الاعتبار أن هذه الأموال يجب أن تنفق لغرض تحقيق هدف معين وعلى أولويات الأهداف هو تحقيق الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنظر إلى أهمية النفقات العامة في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من البطالة وغيرها من المشاكل الاقتصادية، لذلك تسعى الدراسة إلى التركيز على أثر النفقات العامة في العراق في تعزيز النمو الاقتصادي خلال المدة (2004-2021)، وقد تضمن البحث أربعة مباحث، المبحث الأول كان يتضمن منهجية الدراسة فيما ركز المبحث الثاني على الاطار النظري للنفقات العامة والنمو الاقتصادي، فيما تناول المبحث الثالث تحليل العلاقة الترابطية بين انتاجية النفقات العامة

والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2021)، فيما كان المبحث الرابع يركز على نتائج التحليل القياسي، وفد اختتمت الدراسة بالمبحث الخامس الذي ركز على الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول: منهجية الدراسة

اولاً. اشكالية الدراسة: تعد أثر النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي محل خلاف بين المفكرين الاقتصاديين فمنهم من أثبت أن النفقات العامة تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي ومنهم من أثبت العكس، كما أن للنفقات الحكومية أثار على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي كالاستثمار والبطالة وغيرها من المتغيرات الكلية، لذلك تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما هو أثر إنتاجية النفقات العامة في مستوى النمو الاقتصادي الكلي في العراق؟

ثانياً. فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها وجود أثر ايجابي لإنتاجية النفقات العامة على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2021).

ثالثاً. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من خلال الدور الذي يلعبه النفقات العامة في الاقتصاد العراقي وقدرتها على تحريك النمو الاقتصادي، ويعد من المهم والضروري معرفة دور وأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي، فضلاً عن الاشارة إلى الاقتصاد العراقي وتحديد المسار الصحيح لمتخذي القرار وراسمي السياسات الاقتصادية، من أجل رفع مستوى النمو الاقتصادي.

رابعاً. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس مدى إنتاجية النفقات العامة وبيان دورها في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، وستركز الدراسة على النقاط الآتية:

1. تحليل إنتاجية النفقات العامة بشقيه (الجاري والاستثماري) خلال المدة 2004-2021 في العراق.
2. قياس أثر إنتاجية النفقات العامة في النمو الاقتصادي خلال المدة 2004-2021 في البلدان المختارة.

خامساً. منهجية الدراسة: سيتم الاعتماد على منهجين: المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل متغيرات الدراسة ووصف حالة الاقتصاد العراقي، والمنهج القياسي من خلال بناء نموذج قياسي لمعرفة وتقدير أثر إنتاجية النفقات العامة في حجم النمو الاقتصادي في العراق والمتمثل بالتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2004-2021.

سادساً. النطاق الزماني والمكاني:

1. **النطاق المكاني:** يتمثل النطاق المكاني في الاقتصاد العراقي.
2. **النطاق الزماني:** يتمثل النطاق الزماني بالمدة (2004-2021) كون هذه المدة ازدادت فيها النفقات العامة في الاقتصاد العراقي وخاصة في الشق الاستهلاكي الذي يمثل الجزء الاكبر من النفقات العامة.

سابعاً. بعض الدراسات السابقة:

1. **الدراسات المحلية:**

اسم الباحث	(زينب جبار عبد الحسين الدعمي، 2018)
عنوان الدراسة	(إنتاجية النفقات العامة في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى معرفة التعرف على مفاهيم النفقات العامة وإنتاجيته وكذلك التفاوت الزمني للنفقات العامة الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي فضلاً عن قياس الأثر الذي يتركه التفاوت الزمني للنفقات العامة في إنتاجية ذلك الانفاق، خلال المدة (203-2017)،

فرضية الدراسة	تفترض الدراسة ان عدم انتظام في تنفيذ الانفاق هو السبب في انخفاض انتاجية الانفاق العام.
نتائج الدراسة	وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج اهمها الاعتماد على الاساليب الكلاسيكية التقليدية في اعداد الموازنة العامة كأساس لإعداد الموازنة العامة للحكومة في الاقتصاد العراقي، قد انتج العديد من المشاكل ومنها الهدر في المال العام بسبب قلة فاعليتها وكفاءتها في الاستخدام الافضل للأموال العامة، كما أن من اولوياتها التشجيع على زيادة الانفاق المهم بدلاً من الترشيد فيه، سوء توزيع النفقات العامة خلال السنة المالية والمتمثل باستحواذ الأشهر الأخيرة من السنة المالية على المعدل العظمى من النفقات العامة قياسا بالأشهر الأولى.
توصيات الدراسة	اوصت الدراسة وضع أسلوب جديد لإعداد الموازنات بحيث يتم عن طريقه الربط بين الاموال المنفقة والاهداف المتحققة، وبهذا يتم التعرف على ما يتم تحقيقهُ ومدى نزاهة الوحدات الحكومية بالالتزام بتحقيق الاهداف المحددة.

اسم الباحث	**(ميس عبد الأمير كشيش، 2021)**
عنوان الدراسة	(تحليل العلاقة الترابطية بين الضبط المالي وانتاجية النفقات العامة في العراق)
هدف الدراسة	هدفت الدراسة بيان اهمية النفقات العامة والضبط المالي في النمو الاقتصادي فضلاً عن بيان الكلف الناجمة عن ضعف انتاجية النفقات العامة، من خلال اعتمادها على المنهج الاستنباطي بهدف معرفة العلاقة ما بين انتاجية الانفاق والضبط المالي الحكومي من خلال الاعتماد على حدود. زمانية خلال المدة (2006-2020).
فرضية الدراسة	تفترض الدراسة وجود أثر للضبط المالي في انتاجية الانفاق العام.
نتائج الدراسة	وتوصلت الدراسة الى ان من اهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي الاعتماد على الطرق التقليدية في اعداد الموازنة مما تسبب في هدر الانفاق وعدم استغلاله فضلاً عن تراجع معدل نمو الانتاجية للأنفاق العام.
توصيات الدراسة	اوصت الدراسة تفعيل دور السياسة المالية لأغراض التنويع في الايرادات العامة للحكومة فضلاً عن انشاء صناديق سيادية والعمل على تحسين وزيادة انتاجية وكفاءة النفقات العامة.

2. الدراسات الاجنبية:

اسم الباحث	**(Omo Aregbeyen & Bashir Olayinka Kolawole 2015)**
عنوان الدراسة	Oil Revenue Public Spending and Economic Growth) (Relationships in Nigeria (عائدات النفط والنفقات العامة وعلاقات النمو الاقتصادي في نيجيريا)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى بيان العلاقات بين عائدات النفط والنفقات العامة والنمو الاقتصادي في نيجيريا، فقد بحثت فيما إذا كانت عائدات النفط قد أثرت على

	النفقات العامة، وكذلك على النمو الاقتصادي في البلاد خلال الفترة من 1980 إلى 2012.
فرضية الدراسة	تفترض الدراسة أن ارتفاع العائدات من النفط يرفع مستوى الانفاق والنمو الاقتصادي.
نتائج الدراسة	وتوصلت الدراسة من خلال مجموعة من نتائج التحليل أن عائدات النفط تسببت في إجمالي النفقات العامة والنمو، بينما لم تكن هناك علاقة سببية بين النفقات العامة والنمو في البلاد.
توصيات الدراسة	اوصت الدراسة بأنه على الحكومة القيام برفع مستوى النفقات على المشاريع الرأسمالية وكذلك تكثيف الجهود لزيادة الإنتاج في قطاع النفط الفرعي من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في نيجيريا.

اسم الباحث	Maes Abdel Amir Kechiche & Imad Muhammad Al-Ani 2020
عنوان الدراسة	Iraq's Public Expenditure Productivity During the Period (2006-2020) (إنتاجية النفقات العامة في العراق خلال الفترة (2006-2020)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى قياس انتاجية النفقات العامة في الاقتصاد العراقي، إذ ترى الدراسة بأن النفقات العامة أداة مهمة في إطار السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف الاستقرار والنمو والإصلاح الاقتصادي وله تأثير على الاقتصاد بأكمله من خلال استخدامه لتلبية الاحتياجات العامة.
فرضية الدراسة	تفترض الدراسة وجود تأثير ايجابي بين النفقات والاستثمار المحلي والاجنبي في النمو الاقتصادي.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى أن النمو السريع في عائدات النفط ادى إلى زيادات كبيرة في النفقات الحكومية، حيث ذهبت غالبية هذه النفقات إلى الإنفاق الحالي (التشغيلي) غير المنتج والذي لا يبدو أن له أي تأثير في الإنتاج وأن النفقات العامة مفرطة لأسباب متنوعة، بما في ذلك الفشل في الإدارة المالية العامة فضلاً عن عدم وجود ترشيد وإعادة توجيه للجمهور كما توصلت الدراسة الى أن الإنفاق يجب ان يكون على المشاريع الاستثمارية التي تدر دخلاً أكثر للموازنة العامة.
توصيات الدراسة	اوصت الدراسة بأنه من الضروري النهوض بواقع النفقات العامة في العراق، حيث يتطلب إعادة هيكلة النفقات العامة وبناء سياسات تعطي الأولوية لتوسيع حجم الإنفاق الاستثماري لدوره المهم في توسيع الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية

المبحث الثاني: الإطار النظري للنفقات العامة والنمو الاقتصادي

أولاً. مفهوم النفقات العامة: تعد النفقات العامة جزءاً هاماً من أجزاء السياسة المالية وذلك لما لها تأثير على الطلب الكلي من جهة والنمو الاقتصادي من جهة اخرى، ويرى الاقتصادي جون كينز أن الانفاق هو الأداة الأكثر فاعلية في معالجة الاختلالات والوصول إلى الاستقرار (عايب، 2010: 100)

كما وتعرف النفقات العامة بأنه "مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة" ومن خلال هذا التعريف نلاحظ وجود ثلاثة عناصر أساسية يجب أن تتوفر في النفقات العامة وهي (عماري وسنوسي، 2020: 798):

1. أن تكون مبلغ نقدي.
2. أن تصدر من شخص معنوي.
3. أن يكون هدف النفقات العامة هو أشبع حاجات عامة للمجتمع.

كما ويمكن أن تعرف النفقات العامة على أنها المبالغ المالية التي يتم التصرف بها من قبل الحكومة أو عبارة عن مبلغ نقدي يتم انفاقه من قبل احدى الهيئات العامة في الحكومة بهدف اشباع حاجة عامة في المجتمع (الجبوري، 2013: 13).

كما وتعرف النفقات العامة على أنها نفقات تشبع الحاجات العامة وليس الحاجات الخاصة ويتم ذلك عن طريق بناء تشييد مرافق عامة وأدارتها من قبل الحكومة أو من يمثلها من قبل هيئاتها المعنوية أي أضفاء مفهوم الصفة العامة على النفقة متأتية من كينونة القائم بها سواء كانت شخصية معنوية أو مؤسسة عامة وما يميزها عن الشخصية الطبيعية مثل الأفراد أو الشخصية المعنوية الخاصة مثل الشركات، فالصفة القانونية للهيئة التي تتولى الأنفاق هي التي تعطي للنفقة طابعها العام لأنها تنفق من قبل الدولة أو احدى هيئاتها (كشيش، 2021: 30).

ثانياً. انتاجية النفقات العامة: يستخدم مفهوم الإنتاجية لوصف مجموعة متنوعة من الخصائص التي تؤثر على العلاقة بين المدخلات والمخرجات (Elhanan, 2004: 19)، وأن انتاجية النفقات العامة عبارة عن مستوى العلاقة بين الانتاج والمدخلات التي تم استخدامها لذلك الانتاج، كما وتعبر عن العلاقة بين كمية الانتاج من سلعة معينة وبين العوامل الداخلة في انتاج هذه السلعة، وإن الانتاجية يتم من خلالها قياس الخدمات المنتجة المقدمة خلال مدة معينة والتي يتم تقديمها من قبل شخص ما او مؤسسة حكومية ويكون شكلها الرياضي كما يأتي:

الانتاجية = (اجمالي الناتج /اجمالي المدخلات المستخدمة).... (1) (الدعمي، 2018: 16-17).

فيما تعرف انتاجية النفقات العامة بأنها مستوى العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وبين الانفاق الذي استخدم للإنتاج وتحريك النمو الاقتصادي، ويمكن ايضاح قانون الانتاجية وكما يأتي: إذ إن:

انتاجية النفقات العامة= (الناتج المحلي الاجمالي/ النفقات العامة).... (2)

وإن العائد من النفقات العامة يجب أن يكون موجباً ويتم قياسه من خلال حجم الخدمات الاجتماعية والخدمات الاقتصادية التي يتم تقديمها من قبل الحكومة لأفراد المجتمع، إذ تعمل الحكومة على تقديم نوعين من الانفاق بهدف تلبية حاجات المجتمع على المدى القصير والطويل فيتثمل الأول بالإنفاق الرأسمالي على القطاعات الأساسية مثل قطاع التعليم والصحة والبنية التحية والمواصلات والاسكان والاتصالات، فيما يتمثل الجزء الثاني من النفقات العامة بالإنفاق الجاري والذي يتمثل

بالرواتب والأجور والمكافأة وبرامج الدعم الحكومي فضلاً عن الضمان الاجتماعي، وفي حالة كان عائد النفقات العامة سالباً فأن ذلك يدل على النفقات العامة لا يتصف بالإنتاجية وهذا ينعكس سلبياً على نفقات القطاع الخاص من خلال عملية المزاحمة والمنافسة من قبل الحكومة للقطاع الخاص وهذا ما يربك النمو الاقتصادي لينعكس في النهاية سلباً على النمو الاقتصادي (العاني، 2018: 11)، وإن مستوى الإنفاق العام قد يرتبط عكسيا بإنتاجيته بسبب سياسة الحكومة التي تعمل على ضح كميات كبيرة من النفقات العامة من دون فاعلية (Butkiewicz & Yanikkaya, 2011: 320)، وأصبح ينظر إلى انتاجية النفقات العامة وفاعليتها من ثلاث زوايا وهي (العكام، 2018: 89-90):

1. نوعية النمو الذي يقوم به النفقات العامة وهل بالإمكان ترك هذا النمو للقطاع الخاص، وذلك لأن القطاع ذو كفاءة وفاعلية أكبر.
2. مدى تحقيق الأهداف التي ترغب الحكومة في الوصول إليها في النمو الاقتصادي.
3. مدى تحقيق الخدمة بتكاليف منخفضة (اقل كلفة)، وإن في هذا الجانب يتم التركيز على فاعلية انتاج النفقات العامة وذلك بتحليل كل النفقات العامة والعائد المتحقق منها.

ثالثاً. العوامل المؤثرة في انتاجية النفقات العامة: تتأثر إنتاجية النفقات العامة بالعديد من العوامل التي تتميز بالتداخل والترابط، ولكل من هذه العوامل خصائص وتأثيرات تؤثر على عوامل أخرى، ومن طبيعة هذه العوامل أنها غير مستقرة، ومن بين تلك العوامل هي: (كشيش، 2021: 46).

1. **مجموعة العوامل الداخلية والخارجية:** تصنف العوامل المؤثرة في كفاءة الإنتاج إلى مجموعتين، عوامل داخلية يقصد بها تلك التي تستطيع الحكومة السيطرة عليها والتي تتضمن التكنلوجيا الوضع الاقتصادي فضلاً عن بيئة الأعمال والتشريعات الحكومية وحاجات المستهلكين وعوامل هيكلية وموارد طبيعية وغيرها، والعوامل الخارجية وهي العوامل الناتجة عن الظروف البيئية المحيطة بالاقتصاد ولا تستطيع الحكومة من فرض السيطرة عليها، وتتضمن الأفراد العاملين في القطاعين العام والخاص فضلاً عن بيئة الأعمال الاقتصادية والمعلومات وانظمة الرقابة وعمليات الاشراف داخل القطاعات الاقتصادية.

أ. العوامل الاقتصادية: تشمل العوامل الاقتصادية لرفع الإنتاجية نقطتين رئيستين درجة الاهتمام المادي والمعنوي للموظفين بتحسين الإنتاجية

ب. وضع مجموعة من الحوافز المعنوية فضلاً عن الحوافز المالية بغية تحفيز العاملين على رفع انتاجيتهم إنتاجية الموظفين في القطاعات العامة.

رابعاً. مفهوم النمو الاقتصادي ومقاييسهُ: يعد النمو الاقتصادي أحد المعبرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، ويرى المختصين إن النمو الاقتصادي يحدث نتيجة لتراكمات التغيير في كمية العوامل الانتاجية (تنامي قوة العمل) التي تنتج عن التزايد في السكان والتراكم في رأس المال (العبيدي، 2021: 23)، كما ويعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في معدل رأس المال أو الاستهلاكات منه، ويرى "سيلام" أن النمو الاقتصادي عبارة الزيادة الدائمة في مؤشر النمو الاقتصادي، كما ويرى "هيرشمان" بأنه دافع التوسع الاقتصادي والذي يتم تمييزه من خلال حدوث تغيير ايجابي في المؤشرات الاقتصادية (تغييرات كمية) (اسماعيل، 2021: 31)، وهنالك جملة من المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي والتي يمكن ايجازها بما يأتي:

1. **طريقة الناتج:** إن الناتج المحلي الاجمالي عبارة عن القيمة السوقية النهائية فقط، أي ليس بالإمكان قياس السلع الأولية أو الوسيطة في مكونات الناتج المحلي، حيث إن كل من السلع الوسيطة والأولية

تم حسابها ضمن السلع النهائية، لذلك فأن عملية حسابها مرة أخرى ستؤدي إلى حدوث ازدواجية في عملية الحساب، ورياضياً يحسب الناتج المحلي الاجمالي كما يأتي (محمد ومحمود، 2022، 459):

الناتج المحلي الاجمالي= قيمة الانتاج الكلي – قيمة مستلزمات الانتاج

2. **طريقة الدخل القومي الإجمالي:** يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الإجمالي خلال والمستمرة في مدة زمنية معينة، فعند قياس الدخل القومي عبر الزمن يجب أن يتم التمييز بين مستوى الدخل القومي الحقيقي من جهة أولى ومعدل النمو الحاصل فيه من جهة ثانية، وإن لكل مؤشر من هذين المؤشرين له مدلول خاص في تحديد مجال الاستخدام، فمستوى الدخل القومي الحقيقي يعبر عن قيمة مطلقة تمثل قدرة الحكومة من الناحية الاقتصادية, في حين يعبر معدل نمو الدخل القومي عن الكفاءة في النظام الاقتصادي من حيث التغير الحاصل في الدخل القومي وبلوغه مستوى معينا، وإن الفجوة الزمنية تتقلص لبلوغ هذا المستوى كلما ارتفع المعدل السنوي للنمو الحاصل في الدخل القومي (الدوري، 2016: 55).
3. **متوسط دخل الفرد:** أصبح مقياس النمو الاقتصادي والتنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهذا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج الإجمالي أكبر من معدل الزيادة في السكان لكي يتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد، وتبرير هذا أن الدخل الفردي يؤثر ويقرر مستوى المعيشة للسكان ونظرا لاعتماد حالات النظام الاجتماعي بعضها على البعض الأخر وتداخل التأثيرات فيما بينها فإن تحسن مستوى المعيشة سيؤثر حتما على الإنتاج وظروفه ونظرة السكان إلى العمل ونشوء المؤسسات وهذا سيؤدي إلى تحسن مستوى الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل القومي مما سيؤثر على المستوى المعاشي لعموم السكان

معدل الدخل الحقيقي للفرد = (الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي)/(عدد السكان)

إن متوسط دخل الفرد يحصل عليه من قسمة الدخل القومي على عدد السكان، وإن هذا المؤشر استخدم كمعيار رئيسي للتمييز بين البلدان المتقدمة والنامية في ستينات القرن العشرين (الدليمي، 2018: 28).

خامساً. مصادر النمو الاقتصادي: إن تحقيق النمو الاقتصادي في أي مجتمع يتطلب مجموعة من المصادر أهمها ما يأتي (العبيدي، 2021: 27):

1. **تراكم رأس المال:** إذ إن التراكم الرأسمالي يحدث عندما يتم تخصيص جزء من الدخل كادخار واستثماره في المستقبل وإن هذا الاستثمار سيساهم في رفع مستوى الناتج والدخل، إذ أن المصانع والآلات ترفع من رصيد رأس مال البلدان وهذا ما يؤدي إلى التوسع في الانتاج والاستثمارات في البنية التحتية التي تعمل على تسهيل أعمال الأنشطة الاقتصادية وترفع من مستوى النمو الاقتصادي.
2. **التقدم التكنلوجي:** يعرف التقدم التكنلوجي بأنه معرفة كيفية القيام بالعملية الانتاجية وأن المعرفة الفنية (التكنلوجية) للإنتاج تستند إلى معرفة علمية، أي حدوث تطور في أساليب الانتاج من خلال التوصل إلى أساليب انتاج حديثة، وتعد التكنلوجيا احدى أساليب الانتاج التي تؤدي دوراً في نمو الانتاج وتقدم البلد اقتصادياً وتتمثل التكنلوجيا بالمعدات والآلات والسلع الرأسمالية التي تسهم في تحقيق ناتج محلي عالي ونمو مرتفع.
3. **رأس المال البشري:** يعد العنصر البشري من أهم أساليب الانتاج المؤدية إلى تحقيق نمو اقتصادي، إذ يعد رأس المال البشري الأداة الهامة للتنمية الاقتصادية وهو الغاية والوسيلة، إذ إن النمو الاقتصادي يستهدف تحقيق مستوى تطور عالي بالطريقة التي يضمن فيها تحقيق مستوى معاشي مرتفع للأفراد

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 375-392
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.20

وإن تحقيق ذلك يعتمد على كفاية عنصر العمل ودرجة التفاعل ما بينه وبين العناصر الانتاجية الاخرى الداخلة في عملية الانتاج مثل المكائن والمعدات.

4. **العوامل البيئية:** إن عملية النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول النامية أو المتقدمة تحتاج إلى بيئة محفزة، سواء كانت تلك البيئة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية فضلاً عن وجود قطاع مصرفي يستطيع أن يعمل على تكوين المتطلبات الخاصة بالنمو الاقتصادي وتشريعات وقوانين تنظم قواعد التعاملات التجارية واستقرار سياسي يعمل على دعم النمو الاقتصادي (الجبوري، 2015: 47)، وقد أشار ستيرن وآخرون (1996) إلى أنه بسبب انحراف توزيع الدخل العالمي (متوسط دخل الفرد أقل من المتوسط)، فإن إجمالي انبعاثات الملوثات يمكن أن يستمر في النمو إلى ما هو أبعد من ذلك، نقطة التحول التي يصل عندها نصيب الفرد من الانبعاثات إلى ذروته ثم يبدأ في الانخفاض، وبعبارة أخرى يمكن تحقيق نقطة التحول لإجمالي الانبعاثات عند مستوى دخل أعلى بكثير من متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات (Panayotou, 2000: 22).

المبحث الثالث: تحليل العلاقة الترابطية بين انتاجية النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2021)

اولاً. تحليل العلاقة بين انتاجية النفقات العامة والنمو الاقتصادي: يمكن معرفة حجم انتاجية النفقات العامة وذلك من خلال العلاقة ما بين حجم المدخلات والتي تتمثل بالنفقات العامة وحجم المخرجات والتي تتمثل بالناتج المحلي الاجمالي وما يحتوي من قطاعات انتاجية وخدمية وتوزيعية وغيرها من القطاعات الأخرى وبالتالي معرفة أثر انتاجية ذلك الانفاق على معدل النمو الاقتصادي، وأن الادبيات العامة في الاقتصاد دائماً ما تشير إلى الاهتمام في انتاجية النفقات العامة وخاصة في البلدان التي تتصف بالنامية، والجدول رقم (1) يوضح انتاجية النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق:

الجدول (1): انتاجية النفقات العامة في العراق خلال المدة (2004-2021) (مليار دينار)

السنة	النفقات العامة (المدخلات) (1)	الناتج المحلي الاجمالي (المخرجات) (2)	معدل النمو % (3)	انتاجية النفقات العامة (2/1) %
2004	31521	53235	-	169
2005	30831	73533	38.1	239
2006	37494	95587	29.9	255
2007	39307	111455	16.6	284
2008	67277	157026	40.8	233
2009	55589	130643	(16.8)	235
2010	70134	16206	24.05	231
2011	78757	217327	34	276
2012	105139	254225	16.9	242
2013	119127	273587	7.6	230
2014	83556	266332	(2.6)	319
2015	70397	194680	(26.9)	277

السنة	النفقات العامة (المدخلات) (1)	الناتج المحلي الاجمالي (المخرجات) (2)	معدل النمو % (3)	انتاجية النفقات العامة (2/1) %
2016	67067	196924	1.1	294
2017	75490	221665	12.5	294
2018	80873	268918	21.3	333
2019	111723	276157	2.69	247
2020	76081	215661	(21.9)	283
2021	102849	301152	39.6	293
متوسط انتاجية النفقة				263

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2004-2021).

❖ **النسب من استخراج الباحثة:** إذ يتبين أن انتاجية النفقات العامة كانت تبلغ (169%) في عام 2004 وهي انتاجية منخفضة وتشير إلى انخفاض مستوى (الناتج المحلي الاجمالي) بمختلف فروعهُ والمتمثلة بالخدمات العامة والانتاج في مختلف القطاعات ويعود السبب في ذلك إلى احداث ما بعد عام 2003 والتي أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي.

وبعد الانفتاح التجاري للعراق مع العالم الخارجي وارتفاع أسعار النفط ومن ثم الصادرات من النفط التي رفعت من مستوى الناتج المحلي (المخرجات) لترتفع الانتاجية من النفقات العامة وتبلغ (239%) قابلها نمو اقتصادي مرتفع بمعدل (38.1%).

أما في عام 2006 الذي شهد رفع مستوى التوظيف في القطاع العام مما أدى إلى ارتفاع مستوى النفقات العامة ليبلغ (37494608) مليار دولار مما انعكس على انخفاض انتاجية النفقات العامة حيث بلغت انتاجية النفقات العامة (255%) في عام 2006 قابلها معدل نمو اقتصادي (29.9%)، أما خلال المدة (2007-2008) فكانت انتاجية النفقات العامة (284%، 233%) على التوالي قابلها معدلات نمو موجبة اذ بلغت معدلات النمو خلال نفس المدة (16.6%، 40.8%) وهذا يعني أن انتاجية النفقات العامة كان تنساب بشكل عكسي فانخفاض الانتاجية رفع من معدل النمو الاقتصادي، أي إن النمو الاقتصادي كان يرتفع دون الاعتماد على النفقات العامة، بل بسبب ارتفاع الصادرات النفطية وأسعار النفط، أما في عام 2009 فقد انخفضت انتاجية النفقات العامة لتبلغ (235%) قابلها انخفاض في معدل النمو الاقتصادي ليبلغ (16.8-%) والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض النفقات العامة بسبب أزمة الرهن العقاري التي خفضت من الايرادات العامة بسبب انخفاض الايرادات النفطية نتيجة لانخفاض أسعار النفط من جهة وانخفاض الصادرات منهُ أن جهة أخرى، وقد عاودت انتاجية النفقات العامة إلى الارتفاع لتبلغ (276%) في عام 2011 قابلها ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي الذي وصل إلى (34%)، وانخفضت بعدها انتاجية النفقات العامة لتبلغ انتاجيتها (230%) في عام 2013 بعد أن كانت (242%) في عام 2012 كما أن النمو الاقتصادي انخفض أيضاً فقد بلغ (7.6%) في عام 2013 بعد أن كان (16.9%) في عام 2012 وبالتالي فأن الانتاجية بدأت تستجيب طردياً للتغيرات في النفقات العامة في العراق، ويتضح من الشكل رقم (1) أن انتاجية النفقات العامة انخفضت انخفاض كبير لتبلغ (277%) في عام 2015 لتخفض من معدل النمو

الاقتصادي الذي بلغ (26.9 -%) والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض مستوى المخرجات (الناتج المحلي) الذي انخفض إلى (194680) مليار دولار في عام 2015 بعد أن كان (266332) مليار دولار في عام 2014.

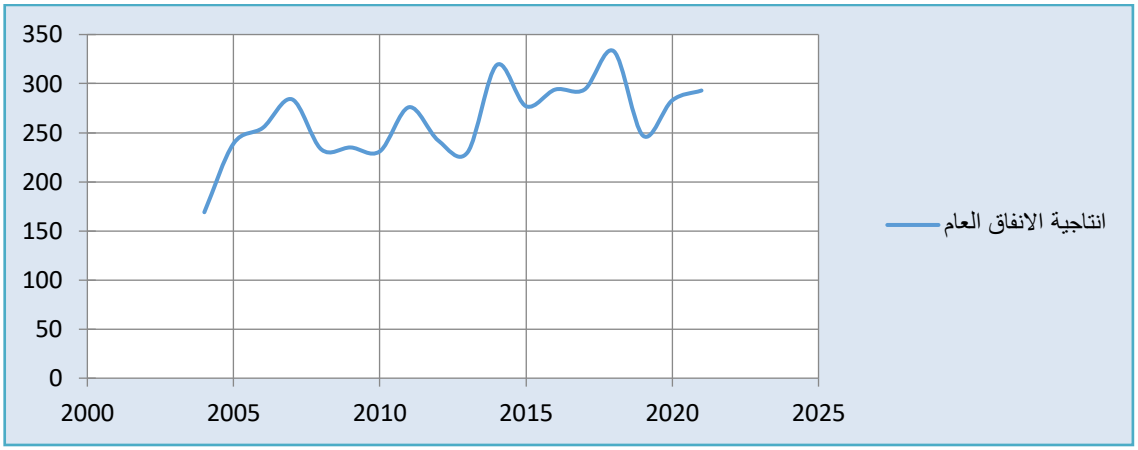

الشكل (1): انتاجية النفقات العامة في العراق خلال المدة (2004-2021)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

أما خلال المدة (2016-2018) فقد ارتفعت انتاجية النفقات العامة لتبلغ (294%، 294، 333%) في على التوالي ليقابلها ارتفاع في النمو الاقتصادي بمعدل (1.1%، 12.5%، 21.3%) والسبب يعود إلى ارتفاع المخرجات العامة (الناتج المحلي الاجمالي) بمقدار أكبر من الزيادة الحاصلة في النفقات العامة، أما في عام 2019 فقد ارتفعت انتاجية النفقات العامة نتيجة لارتفاع المدخلات (النفقات العامة) بمستوى أكبر من الارتفاع الحاصل في المخرجات (الناتج المحلي)، وهذا ما أدى إلى وصول انتاجية النفقات العامة إلى (247%) ليقابلها انخفاض معدل النمو الاقتصادي ليبلغ (2.96%) وهذا ما يوضح ضعف إنتاجية النفقات العامة على النمو الاقتصادي حيث ينخفض النمو الاقتصادي بانخفاض انتاجية النفقات العامة، وفي نهاية المدة وصلت انتاجية النفقات العامة إلى أدنى مستوى لها حيث بلغت (293%) وهي انتاجية مرتفعة وإن النمو الاقتصادي كان مرتفعاً أيضاً حيث بلغ (39.6%) ويعود السبب في ارتفاع النمو الاقتصادي إلى ارتفاع مساهمة قطاع النفط في الناتج من خلال ارتفاع مستوى أسعار النفط، علماً أن متوسط انتاجية النفقات العامة في العراق خلال مدة الدراسة بلغت (263%).

المبحث الرابع: نتائج التحليل القياسي

سيتم في هذا المبحث قياس أثر انتاجية النفقات العامة في معدل النمو الاقتصادي معبراً عن النمو الاقتصادي في العراق وكما يأتي:

Y3= F (X3) …. (3)

إذ إن:

Y3: النمو الاقتصادي وهو حالة التغير السنوي للناتج المحلي الاجمالي.

X3: إنتاجية النفقات العامة في العراق.

اولاً. اختبار السكون للسلاسل الزمنية: هنالك أربع اختبارات أساسية لسكون السلاسل الزمنية وسيتم الاعتماد على اختبارين فقط كونها من أهم اختبارات السكون للسلاسل الزمنية وهي كل من

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 375-392
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.20

اختبار UNIT ROOT TEST TABLE (PP) و UNIT ROOT TEST TABLE (ADF) وكما يأتي:

1. **سكون السلسة الزمنية (ADF):** وفقاً لاختبار سكون السلسة الزمنية (ADF) – العراق، يتبين أن النمو الاقتصادي (Y3) كان مستقراً عند مستواه وفقاً لاحتمالية التي كانت أقل من 5% في الحالات الثلاث، وأن انتاجية النفقات العامة (X3) غير مستقرة في مستواها واخذت استقرارها عند أخذ الفرق الأول لها، وبالتالي هنالك خليط من السكون أو الاستقرار بين المستوى والفرق الأول، وهذا يستدعي اللجوء الى نموذج (ARDL) والذي من شروطه أن تكون السلسة ساكنة أو مستقرة في المستوى أو **عند** الفرق الأول أو (مزيج من السكون) كما في نموذجنا الحالي، وللتأكد من سكون السلاسل الزمنية لأنموذج العراق بشكل اكثر دقة سيتم اجراء اختبار فيليبس بيرون (PP):

الجدول (2): سكون السلسة الزمنية (ADF)

رمز المتغير	درجة السكون					
	الفرق الاول (1_{st})			المستوى (Level)		
	بدون الحد الثابت والاتجاه العام	الحد الثابت والاتجاه العام	الحد الثابت	بدون الحد الثابت والاتجاه العام	الحد الثابت والاتجاه العام	الحد الثابت
Y3	0.0000	0.0018	0.0004	0.0039	0.0218	0.0040
X3	0.0013	0.1225	0.0250	0.7748	0.4797	0.8377

المصدر: من عمل الباحثة، بالاعتماد على مخرجات (eviews12).

2. **سكون السلسة الزمنية (PP):** وفقاً لاختبار سكون السلسة الزمنية (PP) - العراق، يتبين أن النمو الاقتصادي (Y3) لم يكن ساكناً عند مستواه وسكن عند أخذ الفرق الأول لهُ، وأن انتاجية النفقات العامة (X3) كانت ساكنة عند المستوى الاصلي، وبالتالي فأن المتغيرات كان جزء منها ساكناً عند المستوى والجزء الآخر عند الفرق الأول وذلك في أنموذج العراق، وبالتالي فأن نتائج كلاً من ديكي فولر وفيليبس بيرون كانت غير متطابقة في اختبار السكون، ولكنها جميعها تشير إلى أن السكون كان خليطاً ما بين المستوى والفرق الأول وهذا يستدعي اللجوء إلى نموذج (ARDL) والذي من شروطه أن تكون السلسة ساكنة أو مستقرة في المستوى أو (عند الفرق الاول) أو مزيج من السكون كما في نموذجنا الحالي:

الجدول (3): سكون السلسة الزمنية (PP)

رمز المتغير	درجة السكون					
	الفرق الاول (1_{st})			المستوى (Level)		
	بدون الحد الثابت والاتجاه العام	الحد الثابت والاتجاه العام	الحد الثابت	بدون الحد الثابت والاتجاه العام	الحد الثابت والاتجاه العام	الحد الثابت
Y3	0.0425	0.0489	0.3145	0.1807	0.9769	0.5413
X3	0.0000	0.0000	0.0000	0.9106	0.0159	0.0105

المصدر: من عمل الباحثة، بالاعتماد على مخرجات (eviews12).

ثانياً. نتائج التقدير الاولى (ARDL):

الجدول (4): نتائج التقدير الاولى (ARDL)

Dependent Variable: Y3 Method: ARDL			
R-squared	0.440436	Mean dependent var	1.069315
Adjusted R-squared	0.378262	S.D. dependent var	19.29901
S.E. of regression	15.21734	Akaike info criterion	8.402662
Sum squared resid	6252.321	Schwarz criterion	8.587693
Log likelihood	-126.2413	Hannan-Quinn criter.	8.462978
F-statistic	7.083939	Durbin-Watson stat	1.735399
Prob(F-statistic)		0.001162	

المصدر: من عمل الباحثة، بالاعتماد على مخرجات (eviews12).

لوحظ من خلال الجدول رقم (4) أن معنوية الانموذج البالغة (0.001162) وبدلالة معنوية 5% تفسر قبول الأنموذج، وأن القيمة الاحصائية لـ (D-W) والتي ضمن المدى الأساسي لـ(D-W) والبالغة (1.73) وتشير إلى عدم وجود اي اشكالية في الارتباط التسلسلي الذاتي لأنموذج العراق، وإن معامل التحديد (R^2) تفسر 44% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي (النمو الاقتصادي) بسبب التغير الحاصل في انتاجية النفقات العامة وهذا ما يعكس الأمر الايجابي لإنتاجية النفقات العامة على النمو الاقتصادي في العراق، وأن معيار (Akaike) البالغ (8.40) هو المعيار الأفضل لقياس العلاقة بين انتاجية النفقات العامة وبين النمو الاقتصادي في العراق.

ثالثاً. معامل تصحيح الخطأ واختبار الحدود: يعد اختبار الحدود ومعامل تصحيح الخطأ الشرطان الأساسيان للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات والتي تخضع لشروط معينة، إذ لوحظ من خلال الجدول رقم (5) بأن ارتفاع انتاجية النفقات العامة D(X3) بمقدار وحدة واحدة في الأجل القصير يؤدي إلى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي (النمو الاقتصادي) بمعدل 0.10% في العراق وبدلالة معنوية اقل من 5%، إذ إن معويتها بلغت (0.0002)، ويتبين أيضاً أن الشرط الأول للعلاقة طويلة الأجل (بنود معامل تصحيح الخطأ) والتي يمكن ايجازها كما والتي تم ذكرها سابقاً.

الجدول (5): معامل تصحيح الخطأ واختبار الحدود – العراق

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: Y3 Selected Model: ARDL (2, 0)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(X3)	0.108079	0.087155	1.240084	0.0002
CointEq(-1)*	-0.826609	0.211041	-5.290965	0.0000
		F-Bounds Test		
I(1)	**I(0)**		**Value**	**Test Statistic**
3.51	3.02	10%	8.687890	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	K
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

المصدر: من عمل الباحثة، بالاعتماد على مخرجات (eviews12).

فيما بلغت احصائية التكامل المشترك (8.687890) وهي أكبر من الحدود الحرجة عند مستوى 5% والبالغة (3.62) للحد الأدنى و(4.16) للحد الاعلى وبالتالي فأن هذه النتيجة توضح وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين انتاجية النفقات العامة والنمو الاقتصادي (النمو الاقتصادي) في العراق، وبالتالي فأن الشرطين الضروري والكافي كانت متوفرة في أنموذج العراق، والجدول رقم (5) يوضح معامل تصحيح الخطأ واختبار الحدود:

رابعاً. معلمات الأجل الطويل:

الجدول (6): معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form Dependent Variable: DY3 Selected Model: ARDL(2, 0)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X3	0.096792	0.076397	1.266969	0.0215
C	-26.01976	20.84412	-1.248302	0.2226
EC = (Y3) - (0.0968*X3 -26.0198)				

المصدر: من عمل الباحثة، بالاعتماد على مخرجات (eviews12).

يتم اللجوء إلى معلمات الأجل الطويل للأنموذج من أجل معرفة الأثر طويل الأجل لإنتاجية النفقات العامة في معدل النمو الاقتصادي (النمو الاقتصادي)، إذ يتبين من نتائج الأجل الطويل بوجود علاقة موجبة بين إنتاجية النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق، حيث أن ارتفاع انتاجية النفقات العامة (X3) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمعدل (0.096%) وبدلالة معنوية عند 5% حيث بلغت معنويتها (0.0215)، وعلى ضوء ذلك نقوم بقبول الفرضية البديلة التي تفترض وجود علاقة طويلة الأجل بين انتاجية النفقات العامة والنمو الاقتصادي (النمو الاقتصادي) في العراق، والجدول رقم (6) يوضح معلمات الأجل الطويل- العراق:

وبالتالي تصبح معادلة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع تلقائياً في العراق بالشكل الآتي:

(EC = D(Y) - (0.0968*X3 -26.0198)

خامساً. جودة الأنموذج والاستقرار الهيكلي: هنالك مجموعة من الاختبارات التي تفسر جودة الأنموذج القياسي المستخدم في قياس العلاقة للمتغيرات، ومن ضمن هذه الاختبارات هي اختبار ثبات تجانس التباين واختبار الارتباط الذاتي التسلسلي واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي فضلاً عن اختبار الاستقرار الهيكلي والتي يمكن ايجازها كما يأتي:

1. **ثبات تجانس التباين:** يتبين من الجدول رقم (7) نتائج اختبار ثبات تجانس التباين (ARCH)، ويتضح من خلال النتائج عدم وجود مشكلة في ثبات تجانس التباين وذلك من خلال الاعتماد على الاحتمالية البالغة (0.8698) والتي تجاوز الدلالة المعنوية 5%.

الجدول (7): نتائج اختبار ثبات تجانس التباين (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH	
Prob. F(1,28)	0.8698
Prob. Chi-Square(1)	0.8641

المصدر: من عمل الباحثة، بالاعتماد على مخرجات (eviews12).

وبالتالي نقوم بقبول فرضية العدم التي تفترض عدم وجود أي اشكالية في ثبات تجانس التباين في العراق لكون الاحتمالية تجاوزت الـ (5%).

2. **الارتباط الذاتي التسلسلي:** يتبين من الجدول رقم (8) نتائج الارتباط الذاتي التسلسلي (LM)، ويتضح من خلال النتائج عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي التسلسلي وذلك من خلال الاعتماد على الاحتمالية البالغة (0.1532) والتي تجاوز الدلالة المعنوية 5%.

الجدول (8): نتائج الارتباط الذاتي التسلسلي (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
Prob. F(2,25)	0.1993
Prob. Chi-Square(2)	0.1532

المصدر: من عمل الباحثة، بالاعتماد على مخرجات (eviews12).

وبالتالي نقوم بقبول فرضية العدم التي تفترض عدم وجود أي اشكالية في الارتباط الذاتي التسلسلي في العراق لكون الاحتمالية تجاوزت الـ (5%).

3. **التوزيع الطبيعي للبواقي:** يتبين من خلال الشكل رقم (2) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، وتبين نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمالية كانت قد بلغت (0.575519) وأنها تجاوزت حاجز الدلالة المعنوية الـ (5%).

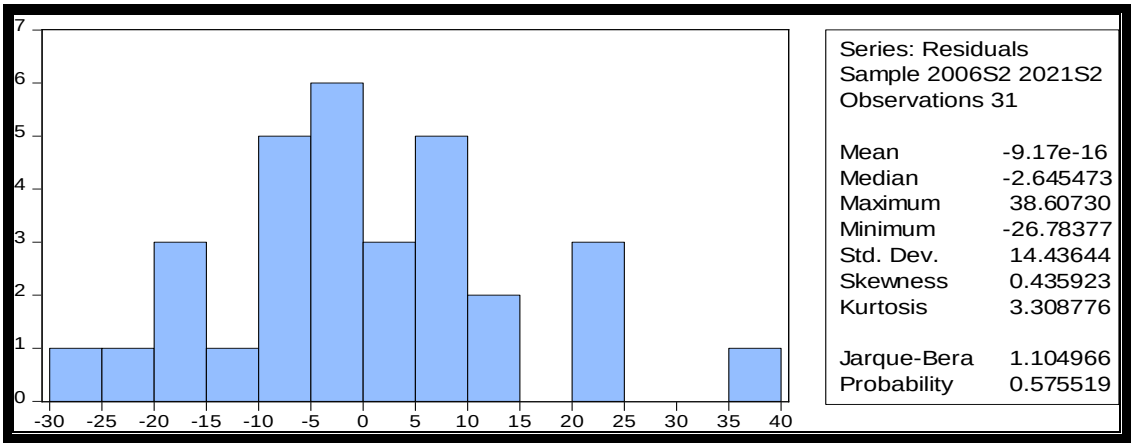

الشكل (2): إلتوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: من عمل الباحثة، بالاعتماد على مخرجات (eviews12).

وبالتالي نقوم بقبول فرضية العدم التي تفترض عدم وجود أي اشكالية في التوزيع الطبيعي للبواقي في العراق لكون الاحتمالية تجاوزت الـ (5%).

4. **الاستقرار الهيكلي:** يتبين من خلال اختباري الاستقرار الهيكلي لأنموذج العراق أن كلاً من اختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM OF Sqauares)، والتي تبين أن الأنموذج يخلو من مشكلة الاستقرار الهيكلي وأنه كان يحتوي على استقرار هيكلي طوال مدة الدراسة في العراق، والشكل رقم (3) يوضح الاستقرار الهيكلي:

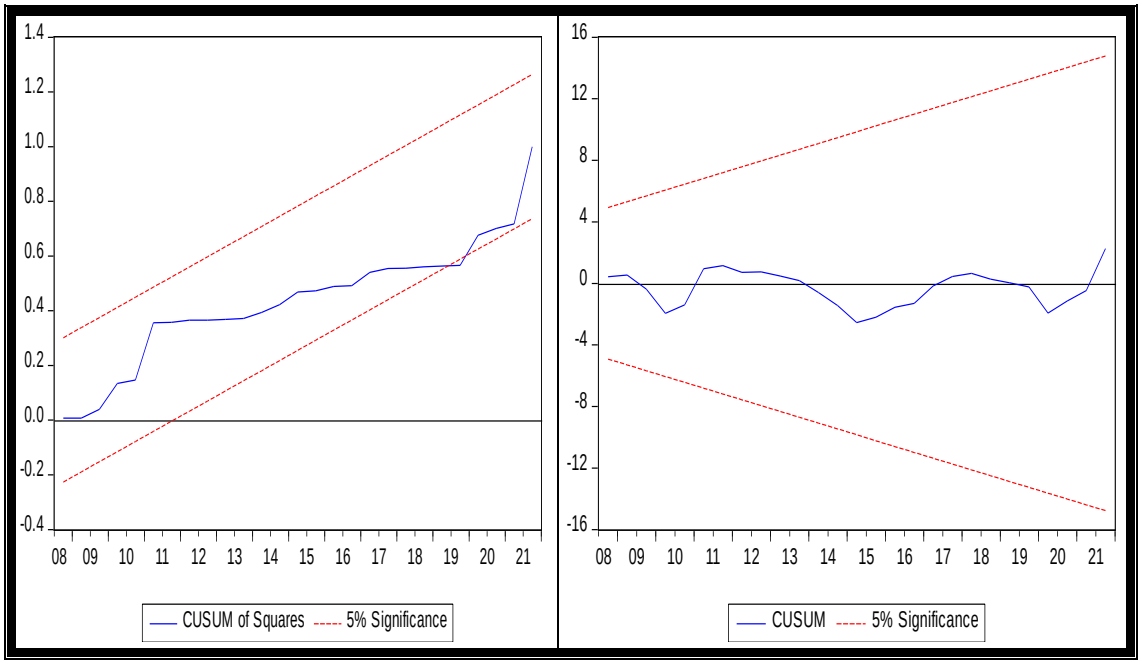

الشكل (3): الاستقرار الهيكلي

المصدر: من عمل الباحثة، بالاعتماد على مخرجات (eviews12).

المبحث الخامس: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أن الناتج المحلي الاجمالي في العراق متذبذب نتيجة للتذبذب الحاصل في الايرادات النفطية، حيث إنه يعتمد على قطاع النفط بمعدل كبيرة جداً وعليه وهذا ما جعل الاقتصاد العراقي واستقراره رهناً للتقلبات التي تحدث في اسواق النفط العالمية، فضلاً عن هيمنة القطاع النفطي سيولد اختلال هيكلي كبير.
2. إن النفقات العامة في العراق كانت متزايدة بشكل ملحوظ نتيجة لتبني العراق سياسة التوسع في النفقات العامة بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدل النمو الاقتصادي، وإن أسعار النفط المرتفعة كانت أهم الأسباب في ذلك.
3. ضعف هيكل الانتاج في الاقتصاد العراقي فضلاً عن عدم مرونة الجهاز الانتاجي تجاه النفقات الموجهة للقطاعات الاقتصادية كافة.
4. لوحظ بأن النفقات العامة في العراق لا تتصف بالترشيد وإنما هنالك هدر كبير فيها حيث أن الزيادة في النفقات العامة لم تؤدي دورها في توسيع النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلال في القطاعات الاقتصادية.
5. إن ارتفاع انتاجية النفقات العامة (X3) في العراق بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمعدل (0.096%).

ثانياً. المقترحات:

1. على العراق الاستفادة من الايرادات النفطية في توليد القطاعات الأخرى ورفع مستوى انتاجها ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.
2. التقليل من الاسراف في توزيع الاعتمادات المالية على الأنشطة الاقتصادية غير المنتجة.

3. أن تكون النفقات العامة تتصف بالكفاءة والفاعلية من جهة والكفاية اللازمة لتوسيع النمو الاقتصادي من جهة أخرى.
4. ضرورة اتباع سياسة ترشيد النفقات العامة فضلاً عن سياسة ضبط النفقات العامة بغية جعل نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي لا تتجاوز حاجز (30%-35%) من أجل رفع مستوى الضبط المالي.
5. تفعيل السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي بالشكل المطلوب من خلال القضاء على الاختلال الهيكلي وتنويع مصادر الدخل، والتأكيد على مصادر دخل جديدة من خلال التوجه إلى القطاعات الرئيسية مثل القطاع الزراعي والصناعي.
6. اعادة هيكلة النفقات العامة في العراق بالشكل الذي يجعل النفقات الاستثمارية بنسب أكبر مما هي عليه بغية تهيئة بيئة مناسبة للنشاط الاقتصادي مثل البنى التحتية والطرق والمواصلات التي تساعد في خلق بيئة للاستثمار المحلي والأجنبي الذي يخفف من الاعتماد على ايراد النفط.
7. انشاء صناديق سيادية كصندوق الضبط المالي تمول من فوائض الايرادات النفطية بغية زيادة أبواب الايرادات العامة من جهة وتقليل الدين العام من جهة أخرى.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. كشيش، ميس عبد الأمير، تحليل العلاقة الترابطية بين الضبط المالي وإنتاجية النفقات العامة في العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، بغداد، 2021.
2. الدعمي، زينب جبار عبد الحسين، إنتاجية النفقات العامة في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، كربلاء، 2018.
3. عايب، وليد عبدالحميد، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2010.
4. عماري، فاطمة الزهرة وسنوني، علي، النفقات العامة الاستثماري ودوره في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية، العدد 1، المجلد 13، الجزائر، 2020.
5. الجبوري، سرمد حميد ياسين صالح، التحليل الكمي لأثر النفقات العامة في النمو الاقتصادي في دول نامية مختارة (دراسة تحليلية) للمدة (2009-2012)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، تكريت، 2015.
6. العاني، عماد محمد علي، السياسات المالية والتدخل الحكومي، مكتبة العراق للنشر والتوزيع، العراق، بغداد، 2018.
7. العكام، محمد خير، المالية العامة1، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.
8. اسماعيل، عيسى عبد، تحليل وقياس العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي لدول مختارة مع أشاره خاصة للعراق، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، تكريت، 2021.

9. العبيدي، ياسر محمد مصطفى، قياس وتحليل أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة للعراق للمدة (2005-2019)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، تكريت، 2021.
10. محمد، علي دحام ومحمود، مثنى معيوف، أثر عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2005-2020، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 60، المجلد 18، العراق، تكريت، 2022.
11. الدوري، علاء شاكر محمود أرحيم، دور النفقات العامة في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995-2013)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، تكريت، 2016.
12. الجبوري، حسام الدين طه محسن جاسم، أثر التغيرات في اسعار النفط على النمو الاقتصادي: العراق حالة دراسية للمدة (2005-2015)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، تكريت، 2015.
13. مرزوك، عاطف لافي وسعيد، بان محمد، تحليل الموازنة العراقية واثار العجز المتوقع في النمو الاقتصادي، مجلة الغاري للإدارة والاقتصاد، العدد 18، المجلد 2، العراق، الكوفة، 2022.
14. الدليمي، مراد حاتم محمد فرحان، أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في ضوء التجربة الجزائرية للمدة (1990-2014)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، تكريت، 2018.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Butkiewicz & Yanikkaya, (2011), Institutions and The Impact of Government Spending on Growt, Journal of Applied Economics. Vol XIV, No. 2 (November 2011), 319-341.
2. Elhanan Helpman, (2004), The Mystery of Economic Growth, the belknap press of harvard university press, Cambridge, Massachusetts, and London, England.
3. Maes Abdel Amir Kechiche & Imad Muhammad Al-Ani (2020), Iraq's Public Expenditure Productivity During the Period, International Journal of Law, Management and Social Science, Vol. 5, Issue IV, Oct-Dec.
4. Omo Aregbeyen & Bashir Olayinka Kolawole, (2015), Oil Revenue Public Spending and Economic Growth Relationships in Nigeria, Journal of Sustainable Development; Vol. 8, No. 3; 2015, ISSN 1913-9063 E-ISSN 1913-9071.
5. Panayotou, Theodore, (2000), Economic Growth and the Environment, CID Working Paper No. 56 July 2000, Environment and Development Paper No.